الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الحادية عشرة منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الموضوع:

التحفيز على استحداث فرص العمل وعلى النمو الاقتصادي من خلال حلول مستدامة وشاملة للجميع وعلمية وقائمة على الأدلة في سبيل تحقيق خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063

كلمة

(يرجى مضاهاة النص الخطي بالنص الشفوي)

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

9 نيسان/أبريل 2025
كامبالا، إوغندا

A.25-00486

فخامة الرئيس يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا،

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات

معالي السيدة روبينا نابانجا، رئيسة وزراء جمهورية أوغندا،

معالي السيد موسى ماليندانى فيلاكاتي، مفوض الاتحاد الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة،

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة،

ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي **الشرف أن أخاطب الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي تنعقد** تحت هذا الشعار الجذاب، ألا وهو: **التحفيز على استحداث فرص العمل وعلى النمو الاقتصادي من خلال حلول مستدامة وشاملة للجميع وعلمية وقائمة على الأدلة في سبيل تحقيق خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.**

وأودُّ بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني العميق لحكومة أوغندا وشعبها على كرم الضيافة وعلى تفانيهما في خدمة مسار التنمية المستدامة في أفريقيا.

وأود بوجه خاص أن أعرب عن تقديرنا العميق لفخامة الرئيس يوري كاغوتا موسيفيني على دعمه لولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتزامه بأولويات أفريقيا الإنمائية الأوسع نطاقا.

كما أتوجه بعميق الامتنان لكم، أصحاب الفخامة رؤساء الدول، ولكافة المشاركين الموقرين، على قيادتكم في النهوض بخطة التحول في أفريقيا.

وأعرب أيضا عن تقديري للتعاون الثابت الذي يبديه شركاؤنا، مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة، الذين أوصلتنا جهودهم الجماعية إلى هنا اليوم.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

في الوقت الذي نتكلم فيه، لا تزال مواطن الضعف الهيكلية، بما في ذلك الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، والصدمات المناخية، والصراعات والتوترات الجيوسياسية، فضلا عن أعباء الديون المتزايدة، تخنق تقدم أفريقيا.

فعلى سبيل المثال، تتصارع القارة مع عبء ديون كبير يبلغ 64.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحد بشكل كبير من الحيز المالي للاستثمارات الحيوية في التعليم والصحة والبنية التحتية والقطاعات الأساسية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لدينا، منذ عام 2019، يحوم حول 3 في المائة، وهو أقل بكثير من نسبة 7 في المائة اللازمة لتحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل والنمو الاقتصادي.

وفي ضوء التطورات العالمية الحالية، من الواضح الآن أنه لم يعد من الممكن اعتبار المعونة حلا موثوقا به أو مستداما، وأن نماذج التمويل التقليدية تتعارض بشكل متزايد مع تطلعات أفريقيا في مجال التنمية.

وفي هذه اللحظة الحرجة بالنسبة لأفريقيا، ليس أمامنا خيار سوى النظر إلى الداخل واتخاذ إجراءات جريئة تحقق التحول وترتكز على الأدلة والابتكار والشمول، بما في ذلك الاستثمار في قدرات مواطنينا ومؤسساتنا، لتغيير الأمور.

ومع تَبقّي خمس سنوات فقط لبلوغ عام 2030، تبدو البيانات مثيرة للقلق.

ومن بين 144 غاية قابلة للقياس من أهداف التنمية المستدامة، هناك 10 غايات فقط تسير على المسار الصحيح، بينما تسير 106 غايات ببطء شديد، مع تراجع 28 غاية.

في الواقع، بالمعدل الحالي سيستغرق الأمر عقودا لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين وهو ما يهدد بتقويض مساهمات المرأة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ولا يمكننا ببساطة أن نستمر بهذه الوتيرة.

وفي سبيل قلب هذا المسار، يجب أن ننتقل إلى ما هو أبعد من تشخيص التحديات التي نواجهها إلى تنفيذ حلول جريئة وقابلة للتنفيذ.

إن هذا المنتدى يتيح لنا فرصة للالتفات إلى خمسة أهداف حاسمة من أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف ترسم لنا طريقا لتسريع التقدم، بما يتماشى مع التنفيذ الناجح لخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

الأول هو الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة - الصحة الجيدة والرفاهية.

لا يزال ملايين الأفارقة اليوم يفتقرون إلى الرعاية الصحية الجيدة.

وتُنفق أربعة من كل خمسة بلدان أفريقية أقل من 86 دولارا أمريكيا للفرد على الصحة، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية، وهو 249 دولارا أمريكيا.

في عام 2022، بلغ متوسط الإنفاق على الصحة 7 في المائة فقط من الميزانيات، وهي نسبة بعيدة عن 15 في المئة التي تم التعهد بها في عام 2001.

يجب علينا سد هذه الفجوات، وللقيام بذلك، نحتاج إلى تعزيز التمويل المحلي، وتوطيد النظم الصحية، والاستفادة من حلول الصحة الرقمية.

والثاني هو الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - المساواة بين الجنسين.

كيف يمكن لأفريقيا أن تزدهر حقا في وقت لا يزال نصف سكانها مهمشين اقتصاديا ؟

فالمرأة لا تزال تواجه في هذا اليوم وفي هذا العصر حواجز في التعليم والتمويل والتوظيف، وهي حواجز يجب إزالتها.

ليس من الصواب أن تَشغل النساء 26 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية، رغم أن النسبة ارتفعت من 19 في المائة في عام 2015.

كما أن هناك فجوة تبلغ 12 في المائة لا تزال قائمة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول رغم حجم المعاملات الذي بلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يكشف عن وجود تفاوتات منظومية يجب معالجتها.

يجب أن نضع سياسات تعزز التمكين الاقتصادي، بما في ذلك الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، والشمول الرقمي، وفرص القيادة للمرأة في جميع القطاعات.

والثالث هو الهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

بما أن 83 في المائة من القوى العاملة في أفريقيا تعمل في القطاع غير الرسمي، مع وجود أكثر من 113 مليون شخص عاطلين عن العمل إما كليا أو جزئيا، ويعيش حوالي ثلثهم في ظروف عمل تتسم بفقر مدقع، فإن مَنح الأولوية لسبل العيش المستدامة أصبحت حتمية أكثر من أي وقت مضى.

وبناء على ذلك، من الضروري أن نتوسع في التدريب المهني، ونشجع ريادة الأعمال، ونضفي الطابع الرسمي على الوظائف، ونستثمر في الحماية الاجتماعية لتسخير من هم في سن العمل من سكاننا الذين سيبلغ عددهم حوالي مليار نسمة بحلول عام 2030.

والرابع هو الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة - الحياة تحت الماء.

ينطوي الاقتصاد الأزرق في أفريقيا على إمكانات اقتصادية غير مستغلة.

ومع ذلك، فإن التدهور البحري وضعف الحوكمة ونقص الاستثمار يهدد استدامته.

لدينا فرصة هائلة في الاقتصاد الأزرق الذي يمكن أن ينمو من 296 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 576 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2063، ولكنه يتلقى حاليا 3.5 في المائة فقط من التمويل المخصص لأهداف التنمية المستدامة.

كما يكلفنا الصيد غير القانوني 10 مليارات دولار أمريكي سنويا، ويقبع مؤشر صحة المحيطات في أفريقيا عند 52.7 مقابل المتوسط العالمي الذي يبلغ 71.4.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعد الاستثمارات المستدامة في تربية المائيات والسياحة الساحلية ومشروعات الكربون الأزرق، على غرار مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة في سيشيل والغابون، أمرا حيويا لإطلاق هذه الإمكانات.

والخامس هو الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

لكي نكون واضحين، لا يمكن لأي بلد أن يحقق هذه الأهداف بمعزل عن غيره.

ولكن تحقيقها يتطلب تعاونا معززا على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وفي هذا السياق، وبينما نواصل الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، يجب علينا أيضا الالتزام بالعمل معا بشأن جميع جوانب أهداف التنمية المستدامة.

ويشمل ذلك تعزيز الشراكات التجارية بصورة أقوى والنهوض بالتعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، بوصفها ركائز أساسية لتقدمنا الجماعي.

لكن، **أصحابَ السعادة،**

كيف يكمننا إذًا حشد الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؟

اقترح أربع ركائز استراتيجية للعمل لتنظروا فيها.

أولا، يجب علينا زيادة تعبئة الموارد المحلية.

ويشمل ذلك توسيع القواعد الضريبية، والاستخدام الاستراتيجي لصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية، وتعزيز تحصيل الإيرادات ورقمنة الاقتصاد للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

وعلى سبيل المثال، إذا قمنا بكبح التدفقات المالية غير المشروعة، التي تقدر بنحو 89 مليار دولار أمريكي سنويا، إلى جانب تسخير صناديق الثروة السيادية، يمكننا إذّاك تأمين المليارات لتلبية احتياجاتنا التنموية.

وعلاوة على ذلك، يمكن للسندات المدعومة بالتحويلات المالية أن تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (53 مليار دولار أمريكي) الذي تدفق إلى أفريقيا في عام 2023.

ثانيا، لقد حان الوقت لتخليص اقتصاداتنا من المخاطر والارتقاء بتطوير أسواق رأس المال، الأمر الذي سيمهد الطريق لاستثمارات القطاع الخاص.

ومن خلال التمويل المختلط وضمانات الائتمان والأسواق المزدهرة، سنوجه الزيادة في رأس المال إلى قطاعات مثل الزراعة والطاقة المتجددة.

وهذا من شأنه أن يزيد بشكل كبير من نسبة الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة في أفريقيا التي تبلغ 2 في المائة.

ومن شأن تطوير أسواق رأس المال المحلية أن يزيد أيضا من الموارد الطويلة الأجل لاستثمارات القطاع الخاص في أفريقيا.

ثالثا، نحتاج إلى توسيع نطاق الوصول إلى التمويل الميسور التكلفة لسكاننا، وخاصة النساء والشباب، المستَبعَدين ماليا.

فمن غير المقبول، على سبيل المثال، أن تواجه النساء اليوم فجوة بنسبة 12 في المائة في الشمول المالي.

وتتطلب معالجة هذا الأمر أن نتوسع في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتمويل الرقمي، والاستثمار المؤثر لتمكين المؤسساتِ الصغيرةِ التي تقودُها النساءُ ورواد الأعمال الشباب.

إن النمو الشامل للجميع ليس خيارا، بل هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق إمكانات أفريقيا تحقيقا كاملا.

وأخيرا، من الضرورة بمكان أن نستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للمضي قُدُما بخطة أفريقيا.

فالمنطقة تمثل فرصة فريدة لزيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2045، والدفع قُدُما بخطة التصنيع وإيجاد فرص العمل والنمو المستدام في أفريقيا.

يجب علينا تسريع سلاسل القيمة الإقليمية في الصناعات الخضراء والزراعة والتصنيع والخدمات، وتوظيف الملايين من مواطنينا.

أصحاب السعادة،

هناك المزيد مما يمكننا القيام به في الفضاء الرقمي.

سيؤدي الاستثمار في الحلول القائمة على الاتصال الرقمي والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وصنع السياسات القائم على الأدلة إلى زيادة الكفاءة في التجارة والحوكمة وتقديم الخدمات.

كما أن بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن التجارة الرقمية كفيل بأن يضفي التَّحول على التجارة الإلكترونية، ويوسِّع الولوج إلى الأسواق، ويؤدي إلى استحداث فرص عمل على نطاق واسع في جميع أنحاء القارة.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

إن الوقت يداهمنا، بينما أختتم كلمتي هذه.

يجب أن تتسم السنوات الخمس المقبلة بقيادة جريئة وسياسات حاسمة وشراكات معززة تضع أفريقيا على مسار الرخاء المستدام.

ومعكم، أنتم رؤساء دولنا الذين يقودون إصلاحات في مجال السياسات، ويعملون على إيجاد بيئة أعمال مواتية وعلى تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، نحن أكثر من قادرين على تحقيق ذلك.

إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة تظلّان ملتزمتين بالتعاون معكم ومع الشركات والمجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين للعمل وتحقيق الوعد الذي قطعته أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

شكرًا لكم.